

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الحقوقية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠١/٧٨١

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود

وعضوية القاضيين السيدين : بسام العتوم ، فوزي العمري

المميزه : شركة الهدف الصناعي / وكيلها المحامي علاء قطان

المميز ضده : احمد عبدالكريم ياسين / وكيله المحامي تيسير غزاوي

بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن

محكمة استئناف حقوق اربد في القضية رقم ٢٠٠٠/٥٢٥ فصل ٢٠٠٠/٦/١٨

والقاضي برد الاستئناف الصادر عن محكمة صلح حقوق الرمثا رقم ٩٩/٨٣

فصل ١٩٩٩/٦/١٤ وإعادة الاوراق لمصدرها .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بالنتيجة التي توصلت اليها بإعتبار

ان المميزه قد تبليغت قرار محكمة الدرجة الاولى بتاريخ ١٩٩٩/٩/٢ وحيث

انها لم تتبلغ لائحة الدعوى او اية قرارات احكام او اية مواعيد جلسات .

٢- أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بالإعتماد على تبليغات باطله وبما ان

لائحة الإستئناف مقدمه ضمن المده القانونيه لذا فإن قرار محكمة الإستئناف

قد جانب الصواب .

٣- أخطأت محكمة إستئناف حقوق اربد بعدم فسخ القرار المستأنف والسماح

للمميزه بتقديم بيناتها الخطيه والشخصيه والتي حرمت من تقديمها امام

محكمتي الدرجة الاولى والثانيه .

٤- أخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بقرارها مما ادى الى حرمان المميزه من تقديم
بيناتها .

٥- لقد جاء قرار محكمة استئناف حقوق اربد غير معللاً بالتعليل القانوني والسليم وغير
موضح بشكل صريح لا غموض فيه مخالفاً بذلك لنص المادة (١٦٠) من قانون
اصول المحاكمات المدنية .

٦- اخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بقرارها القاضي بمحاكمة المميزه وجاهياً
اعتبارياً امام محكمة الدرجة الاولى علماً ان محاكمتها جاءت مخالفه لكافة
الإجراءات الواجبة الاتباع وفقاً لقانون الأصول وقانون محاكم الصلح .

٧- اخطأت محكمة استئناف حقوق اربد بالنتيجة التي توصلت اليها باعتمادهما على
بيانات لا تصلح اساساً للفصل بالدعوى كونها بيانات غير قانونيه ولا تثبت اية
مديونية على المميزه .

ولهذه الاسباب يطلب وكيل المميزه قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز
موضوعاً واعادة الاوراق الى مصدرها وتضمين المميز ضده المصاريف واتاب
المحاماه .

بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٢ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابيه طلب في نهايتها
قبول اللائحه الجوابيه شكلاً وتأييد القرار المميز وتضمين الجهة المميزه اتعاب المحاماه
والفائده .

القرار

بعد التدقيق والمداوله يتبين أن محكمة استئناف اربد قد قررت بالدعوى رقم
٢٠٠٠/٥٢٥ رد الإستئناف المقدم اليها للطعن في قرار محكمة صلح حقوق اربد رقم
٩٩/٨٣ شكلاً لتقديمه من المحكوم عليها شركة الهدف الصناعي بعد فوات المهله
القانونيه المنصوص عليها بالماده ١٣٧ ب/ من قانون العمل .
لم ترتض المحكوم عليها بالقرار المشار اليه فطعننت به تمييزاً .

بالنسبة للأسباب من الأول وحتى الخامس يتبين أن المحضر قد اثبت على علم وخبر تبليغ اعلام حكم القضيـه الصلحيـه الحقوقيـه رقم ٩٩/٨٣ انه قد جرى تبليغ الشركه المطلوب تبليغها بواسطة مديرها السيد خالص الذي قام بتوقيع علم وخبر التبليغ اشعاراً بالتبليغ ، وحيث ان المدعى عليها (المميزه) لم تنازع باعتبار المذكور مديراً للشركه فإن اجراء التبليغ له نيابة عن الشركه يكون متفقاً واحكام ماده (٥/١٠) من قانون اصول المحاكمات المدنيـه وبما ينبني عليه رد اسباب الطعن من هذه الجهه .

وعن السببين السادس والسابع فان محكمة الإستئناف لم تناقش مضمون قرار محكمة الصلح المستأنف اليها من حيث الموضوع وعليه فانه لا يجوز اثاره أي سبب يتعلق بموضوع ذلك الحكم امام محكمتنا وبما ينبني عليه رد ما جاء بهذين السببين .

وحيث ان اسباب الطعن لا ترد على القرار المميز نقرر رد التمييز موضوعاً وإعادة الأوراق الى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٤/١٥

القاضي المترنس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض